58

ورقة تقدير موقف

التغيُّرات في سياسات إسرائيل تجاه الضفّة الغربيّة

امطانس شحادة

تشرين الأوّل 2024

مدى الكرمل
المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية

ورقة تقدير موقف

ورقة تقدير موقف 58

التغيُّرات في سياسات إسرائيل تجاه الضفّة الغربيّة

امطانس شحادة
مدير برنامج دراسات عن إسرائيل

حقوق النشر محفوظة 2024
مدى الكرمل- المركز العربيّ للدراسات الاجتماعيّة التطبيقيّة
العنوان: شارع هميچنيم 90، حيفا
البريد الإلكترونيّ: mada@mada-research.org
رقم الهاتف: 04-8552035

تتناول ورقة الموقف هذه سياساتِ وأهدافَ الحكومة الإسرائيليّة تجاه الضفّة الغربيّة منذ بداية حرب الإبادة على غزّة (تشرين الأوّل /أكتوبر 2023)، وتدّعي أنّها تستغلّ الوضع الناشئ لتغيير سياسات الحكومات الإسرائيليّة اليمينيّة التي انتُهِجت في العَقدَيْن الأخيرَيْن، وعلى وجه التحديد منذ عودة نتنياهو إلى الحكم عام 2009. حكومات اليمين رفضت اتّفاقيّات أوسلو لكنّها تعاملت معها كأمر واقع،[1] وعملت باستمرار على توسيع الاستيطان والسيطرة على الأراضي الفلسطينيّة، ولا سيّما محاولات ضمّ المناطق المسمّاة -وَفقًا لاتّفاقيّات أوسلو- المناطق "ج"، مع الحفاظ على سلطة فلسطينيّة ضعيفة ومقيَّدة تدير الجوانب المدنيّة والاقتصاديّة في التجمُّعات السكّانيّة الفلسطينيّة الكبيرة، تطبيقًا لمقارَبات "إدارة الصراع" التي نفّذتها حكومات نتنياهو، وَ"تقليص الصراع" وَ"السلام الاقتصاديّ"، التي تجلّت في سياسة حكومة بِنِتْ-لَپيد القصيرة.

الحكومة الحاليّة تستغلّ الوضع الناشئ منذ السابع من تشرين الأوّل /أكتوبر عام 2023 لفرض تغيير جوهريّ في واقع الضفّة الغربيّة، وترى فيه فرصة لتنفيذ أهداف وضعتها منذ تشكيل الحكومة الحاليّة. من ضمن ذلك محاولةُ إلغاء اتّفاقيّات أوسلو على أرض الواقع، وتعميق عمليّة إضعاف السلطة الفلسطينيّة أمنيًّا واقتصاديًّا وماليًّا، ربّما تمهيدًا لتفكيكها الكامل، وتوسيع الاستيطان وزيادة أعداد المستوطنين وضمّ فعليّ للأراضي الفلسطينيّة في المناطق "ج". أحداث السابع من تشرين الأوّل /أكتوبر العام الماضي لم تُنتِج هذا التحوُّل، بل أعطته دفعة وشرعيّة داخل المجتمع الإسرائيليّ، وعجّلت تطبيقه والمجاهرة فيه.

تتابع هذه الورقة سياسات الحكومة الحاليّة تجاه الضفّة الغربيّة بعد السابع من تشرين الأوّل /أكتوبر وبداية حرب الإبادة على غزّة، وترصد ازدياد اقتحامات الجيش الإسرائيليّ للبلدات والمدن الفلسطينيّة، وتزايُد قتل الفلسطينيّين، وتعزيز الاستيطان ودعم المستوطنين، والتغيُّرات في إدارة الاحتلال، وتعامُل الحكومة مع السلطة الفلسطينيّة.

الحفاظ على الوضع القائم وإدارة الصراع (2009-2022)

منذ عودة نتنياهو إلى الحكم عام 2009، تبنّى هذا سياسةَ الحفاظ على الوضع القائم، عبْر تجميد عمليّة المفاوضات وتقييد مكانة السلطة الفلسطينيّة، واتّبع سياسة "إدارة الصراع". يقتبس الباحث أنطوان شلحت المؤرّخَ أفيعاد كلاينبرج الذي يفسّر سياسات نتنياهو، بقوله "إنّ مقاربة المراوحة في المكان من دون فعل ولا قرار ومن دون تحمُّل مسؤوليّة، تحوّلت لدى نتنياهو إلى أيديولوجيا وإلى تكريس "للوضع القائم" [...] ومرور الوقت بات الحليف الرئيس -وقد يكون الوحيد- لإسرائيل بقيادة نتنياهو، هو الزمن الذي يعتقد أنّه يعمل في مصلحتها بطرق خفيّة".[2] يضيف شلحت قائلًا: "في واقع الأمر فإنّه في كلّ يوم يمرّ من دون "فعل كبير" يقوم به نتنياهو أو بموازاة انتهاج سياسة المراوحة في المكان، لا يضيق مجال فعل إسرائيل على صعيد تثبيت حقائق جديدة أخرى على الأرض في المناطق الفلسطينيّة، بل يساهم في خلق واقع جديد يصعّب إمكانيّة التوصُّل إلى اتّفاق، ويتشكّل واقع يستوطن فيه يهود في جميع المناطق المحتلّة من البحر وحتّى نهر الأردنّ".[3]

1. راجع في هذا الصدد: شلحت، أنطوان. (2014). **بنيامين نتنياهو: عقيدة "اللا حلّ"**. رام الله، مركز مدار؛ ومصطفى، مهنّد. (2019). **بنيامين نتنياهو: إعادة إنتاج المشروع الصهيونيّ ضمن منظومة صراع الحضارات**. إسطنبول، مركز رؤية للتنمية السياسيّة.

2. شلحت، أنطوان. المصدر السّابق. ص 9.

3. المصدر السابق.

يوضّح مهنّد مصطفى أنّ خلفيّة سياسات حكومات اليمين تجاه السلطة الفلسطينيّة، منذ عودة نتنياهو إلى الحكم، نبعت من القناعة بعدم وجود إمكانيّة حقيقيّة لتهجير الفلسطينيّين من الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة، من جهة، ورفض فكرة الضمّ الكامل للضفّة الغربيّة مع السكّان، من جهة أخرى.[4] هذه القناعات كانت وراء طرح نفتالي بِنِتْ ما أسماه "خطّة التهدئة" سنة 2012، وعرض فيها تصوُّره للحلّ السياسيّ مع الفلسطينيّين، المبنيّ على فكرة إدارة الصراع والحلّ المؤقّت، وضمّ المناطق (ج) في الضفّة الغربيّة، بالتزامن مع مَنْح الجنسيّة الإسرائيليّة للسكّان الفلسطينيّين الذين فيها، مع إعطاء حكم ذاتيّ للسلطة بشرط عدم السماح لأيّ لاجئ بالعودة، حتّى إلى مناطق السلطة، والاعتراف بالسلطة الفلسطينيّة كحكم ذاتيّ،[5] على أن يجري السماح "للعربيّ" بالتحرّك بحرّيّة، مع تحسين الوضع الاقتصاديّ وإزالة الحواجز، ويجب أن تكون هنالك علاقات اقتصاديّة كاملة بين إسرائيل والسلطة، وذلك أنّ "التعاون الاقتصاديّ سيخلق التعايش". يضاف إلى ذلك رفض عودة أيّ لاجئ إلى مناطق السلطة، مع استمرار السيطرة الأمنيّة الإسرائيليّة على الضفّة. كذلك يشدّد بِنِتْ في الخطّة على تثبيت الفصل بين الضفّة الغربيّة وقِطاع غزّة.

طرْح خطّة بِنِتْ قريبٌ من طرح مقاربة "تقليص الصراع" الذي انتشر في العَقْد الأخير بعد أن نظّر له الكاتب ميخائيل چودمان، الذي يجادل بأنّ المناطق المحتلّة سنة 1967 بمثابة المِصْيَدة، فلا تستطيع إسرائيل ضمَّها خشية اختلال التوازن الديمچرافيّ، وكذلك لا تستطيع الانسحاب منها خشية على أمنها، لذلك يَكْمن الحلّ في "تقليص الصراع". وقد عبّر عن ذلك بقوله: "كلّما قمنا بتخفيض حجم السيطرة على الفلسطينيّين، قمنا بهذا بتقليص الاحتلال. الانسحاب الإسرائيليّ المباشر من حياة السكّان الفلسطينيّين اليوميّة، ورفع القيود عن الحرّيّة، وعن الحركة، سوف يقلّص حجم السيطرة والاحتلال الإسرائيليّ للسكّان الفلسطينيّين [...] هذه الخطط لا تنهي الاحتلال بل تسهم في تقليصه، وتقليص السيطرة على السكّان المدنيّين، ولا تسهم في التوصُّل إلى حلّ نهائيّ، بل إلى تحقيق أمن وجوديّ".[6]

بذلك تعامل اليمين مع نتائج أوسلو كواقع لا يمكن إلغاؤه كلّيًّا، لكن في الإمكان المناورة فيه وفرض الأمر الواقع في جوانب عديدة، منها السعي إلى ضمّ مناطق "ج"، وتوسيع المستوطَنات وزيادة عدد المستوطنين، وإضعاف وتقييد السلطة الفلسطينيّة دون تفكيكها.

هذه القناعات تُرجِمت في سياسات حكومة بِنِتْ-لَپيد (2021-2022). الباحث ساهر غزّاوي يرى أنّ موقف حكومة نفتالي بِنِتْ-يَئِير لَپيد من السلطة الفلسطينيّة اتّسم منذ تشكيلها برفض أيّ مبادرات للعودة إلى مسار المفاوضات والتسوية السياسيّة، بل لقد بلغ حدَّ رفض وضع رؤية محدّدة في ما يتعلّق بالمسألة الفلسطينيّة عمومًا، أو السلطة الفلسطينيّة خصوصًا،[7] لكن دون أن يؤدّي ذلك إلى انهيار هذه السلطة، والحفاظ على الوضع القائم من خلال مَنْح تسهيلات اقتصاديّة للسلطة، وَفقًا لمفهوم "تقليص الصراع"، والتنسيق الأمنيّ والتعامل الأمنيّ والاقتصاديّ مع السلطة الفلسطينيّة.

---

4. المركز الفلسطينيّ للدراسات الإسرائيليّة مدار (@madarcenter). (آب 19، 2021). **تسجيل ندوة تقليص الصراع 18 8 2021** (فيديو). يوتيوب.

5. أزولاي، موران. (2012، 23 شباط). **مبادرة بِنِتْ: ضمّ 60% من الأرض، وَ2% من الفلسطينيّين**. واينت. (بالعبريّة)

6. چودمان، ميخائيل. (2021). **مصيدة 67: الخلافات الفكريّة التي تقف خلف الانقسام السياسيّ في إسرائيل** (ترجمة الهدهد). دار النشر دُفير. ص 65. (بالعبريّة)

7. غزّاوي، ساهر. (2022، حزيران). رؤية حكومة بِنِتْ-لَپيد للعلاقة مع السلطة الفلسطينيّة. دراسات عن إسرائيل (5). حيفا، مدى الكرمل.

بالرغم من كلّ ذلك، تعاملت حكومات اليمين مع اتّفاقيّة أوسلو على أنّها أمر واقع، وتعاملت مع السلطة الفلسطينيّة في الجوانب الأمنيّة والاقتصاديّة، رغم إضعافها وتقييدها، وعملت على تنفيذ سياسات تحسين للأوضاع الاقتصاديّة، بصيغة إدارة الصراع أو تقليص الصراع، كبديل للحلّ السياسيّ والحقوق الطبيعيّة للشعب الفلسطينيّ، ومنعًا لإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينيّة. وقد استمرّت حكومة نتنياهو الحاليّة -استنادًا إلى وليد حبّاس وعبد القادر بدوي- حتّى السابع من تشرين الأوّل /أكتوبر العام الماضي (2023) في مقاربة "إدارة الصراع" كما هي وتشديد القبضة الأمنيّة، والضمّ الفعليّ أو القانونيّ لأراضي المناطق "ج".[8] منذ ذاك التاريخ (2023/10/7)، تغيّر هذا الحال وباتت الحكومة تسعى إلى حسم مسألة القضيّة الفلسطينيّة.

بعد السابع من تشرين الأوّل أكتوبر - محاولات الحسم

منذ السابع من أكتوبر، وبوجود حكومة تستند إلى أحزاب اليمين المتطرّف، حزب الصهيونيّة الدينيّة بقيادة سموتريطش، وحزب "القوّة اليهوديّة" بقيادة إيتمار بن جڤير، ودعم متزايد داخل حزب الليكود، وجدت الحكومة الفرصة لتغيير التعامل مع السلطة الفلسطينيّة ومع الضفّة الغربيّة، بحيث ترى الحكومة الحاليّة أنّ الفرصة سانحة لإلغاء نتائج اتّفاقيّات أوسلو والانتقال من مقاربة "إدارة الصراع" أو "تقليص الصراع"، والسعي نحو حسم الصراع، وفرض حلّ من طرف واحد، يستند إلى رؤية وقناعات اليمين المتطرّف الاستيطانيّ بمنع إقامة دولة فلسطينيّة وتوسيع الاستيطان وضمّ المناطق "ج" إلى إسرائيل. فضلًا عن هذا، لا تلغي الحكومة الحاليّة إمكانيّة تفكيك السلطة الفلسطينيّة أو إبقائها مقلَّصة ومقيَّدة إلى أقصى حدّ، بصعوبة بالغة تستطيع إدارة الحياة اليوميّة والاقتصاديّة وتقديم الخدمات (المدنيّة) للمواطنين الفلسطينيّين، وتحارب من أجل البقاء.

نوايا هذه التحوُّلات في تعامل حكومات اليمين مع الوضع القائم في الضفّة الغربيّة والسلطة الفلسطينيّة كانت واضحة منذ تشكيل الحكومة الحاليّة؛ حكومة نتنياهو السادسة. فقد وضّحت اتّفاقيّات التحالف أنّ قضيّة الاحتلال وسياسات الاستيطان والتنكيل بحقّ أبناء الشعب الفلسطينيّ في الأراضي المحتلّة، ستكون الأسخن والأخطر، وبخاصّة أنّ ملفّ الاستيطان والسيطرة المدنيّة في الضفّة الغربيّة أُسنِدَ إلى رئيس حزب الصهيونيّة الدينيّة بتسلئيل سموتريطش. وَفقًا للاتّفاق بين الليكود وحزب "الصهيونيّة الدينيّة"، يحصل سموتريطش على منصب وزير ثانٍ في وزارة الأمن، ويكون مسؤولًا عن تعيين منسّق أعمال الحكومة في الأراضي المحتلّة ورئيس "الإدارة المدنيّة" للاحتلال. وهذان المنصبان ينطويان على أهمّيّة بالغة في كلّ ما يتعلّق بالضفّة الغربيّة، وإدارة الحياة اليوميّة للفلسطينيّين وللمستوطنين، وللعلاقات مع السلطة الفلسطينيّة اليوميّة، والحالة الاقتصاديّة.[9] كذلك يشمل الاتّفاق نقْل دائرة الاستيطان والكلّيّات التحضيريّة للجيش وَ"الخدمة الوطنيّة" إلى حقيبة "المَهَمّات القوميّة" الذي سيوكَل إلى أوريت ستروك من حزب الصهيونيّة الدينيّة، ويخصّص لها ميزانيّات كبيرة جدًّا.[10]

فعلًا قامت الحكومة باتّخاذ العديد من القرارات والسياسات لتطبيق هذه التوجُّهات على أرض الواقع في الضفّة الغربيّة، في مجالات عدّة، كما سنوضّح في الفِقرات التالية.

---

8. حبّاس، وليد؛ وبدوي، عبد القادر. (2023). إسرائيل والمسألة الفلسطينيّة. لدى: هُنَيْدة غانم (محرِّرة)، **تقرير مدار الإستراتيجيّ 2023**. رام الله، مركز مدار.

9. إليميلخ، نداف. (2022، 15 كانون الأوّل). الكشف عن تفاصيل الاتّفاق بين الليكود والصهيونيّة الدينيّة. معاريف. (بالعبريّة)

10. أزولاي، موران؛ وبن كيمون، إليشاع. (2022، 1 كانون الأوّل). الاتّفاق بين الليكود والصهيونيّة الدينيّة: وزير الماليّة بالتناوب، ووزير في وزارة الأمن. **واينت**. (بالعبريّة)

ازدياد حالات القتل والعنف

التحوُّل الأبرز في تعامل حكومة نتنياهو مع الضفّة الغربيّة كان الارتفاع الكبير في الاجتياحات العسكريّة والقتل والاعتقالات، واعتداءات المستوطنين على البلدات الفلسطينيّة. كذلك شهد عام 2022 تصاعدًا في حالات قتل الفلسطينيّين بسلاح قوّات الاحتلال الإسرائيليّ، إذ ارتفع عدد الشهداء ليصل إلى 224 شهيدًا في الضفّة الغربيّة وقِطاع غزّة. سقط في الضفّة الغربيّة وحدها نحو 171 شهيدًا، وهي الحصيلة الأعلى منذ العام 2005 التي تزايدت بخاصّة في ظلّ عمليّة "كاسر الأمواج" التي أطلقتها إسرائيل نهاية شهر آذار عام 2022 واستمرّت حتّى بداية عام 2023. كذلك كان عام 2023 عامًا قياسيًّا من حيث عدد حوادث عنف المستوطنين تجاه السكّان الفلسطينيّين، وتوسُّع نطاقها وخطورتها. فقد سُجِّل ما يقارب 1,200 حادثة عنف، بما في ذلك هجمات شارك فيها مئات المستوطنين في البلدات الفلسطينيّة.[11]

في ظلّ الحرب على غزّة، تحوَّل عنف المستوطنين إلى حملة جامحة. وفي الفترة الواقعة بين السابع من أكتوبر عام 2023 ونهاية أيّار المنصرم (2024)، سُجِّل نحو 900 هجوم نفّذه المستوطنون تجاه الفلسطينيّين في الضفّة الغربيّة؛ وتعرّض ما يقارب 43,000 شجرة للتخريب، وأصيب نحوُ 500 فلسطينيّ، وقُتل ما لا يقلّ عن 31 شخصًا في حوادث تتعلّق بعنف المستوطنين. كذلك تزايدت الهجمات الجماعيّة التي يرتكبها المستوطنون في الضفّة الغربيّة. في نيسان /أبريل المنصرم (2024)، هوجمت أكثر من عشر قرى وبلدات فلسطينيّة. ويُستخدَم هذا العنف القاسي والمنظَّم أيضًا كوسيلة معلَنة لمنع الفلسطينيّين من الوصول إلى أراضيهم الزراعيّة.[12]

استنادًا إلى تقرير الجمعيّات المدنيّة المناهِضة للاحتلال، "يمارَس عنف المستوطنين بحصانة شبه كاملة من قِبل الشرطة؛ إذ تتّسم تحقيقات الشرطة بشأن عنف المستوطنين بالإهمال الممنهَج، والغالبيّة العظمى من القضايا (نحو 94%) لا تُفْضي إلى تقديم لوائح اتّهام؛ إذ لم نجد أيّ مؤشّر أو معلومات بشأن تقديم أيّ لوائح اتّهام بعد الهجوم الذي ارتكبه المستوطنون في حوّارة وزعترة في شباط /فبراير عام 2023، الذي قُتل فيه فلسطينيّ، أو بعد مقتل ما لا يقلّ عن 10 فلسطينيّين بنيران المستوطنين منذ الـ7 من تشرين الأوّل / أكتوبر (2023). وهذا الواقع، وَفْقًا لتقرير الجمعيّات المدنيّة المناهِضة للاحتلال، هو نتيجة مباشرة لتوجيهات وزير الأمن القوميّ إيتمار بن جڤير الذي ينفي ظاهرة العنف الأيديولوجيّ اليهوديّ، وينتهج سياسة عدم إنفاذ القانون ضدّ المستوطنين".[13]

وحش الاستيطان

دعْم الاستيطان في الضفّة الغربيّة لم يشكّل موضوعًا خلافيًّا في المجتمع الإسرائيليّ، ولا بين الأحزاب السياسيّة عامّة، منذ اتّفاقيّة أوسلو. فقد قدّمت الحكومات المتتالية الدعم الكامل للاستيطان والمستوطنين في المجالات كافّة، وهو ما أسهَمَ في توسيع المستوطنات وزيادة عدد المستوطنين. وقد تحوّل "المشروع الاستيطانيّ" في مناطق الضفّة الغربيّة، منذ الانتفاضة الثانية وخاصّة بعد عودة نتنياهو إلى الحكم عام 2009،

11. تقرير "حالة الاحتلال بعد 57 عامًا: صورة عامّة مشترَكة". (2024، تمّوز). مجموعة جمعيّات غير حكوميّة. (بالعبريّة)

12. المصدر السابق.

13. المصدر السابق. ص 22-23.

إلى مشروع ضخم لا رجوع عنه تقريبًا، مع ما يعنيه ذلك من دلالة سحب البساط من تحت أقدام "حلّ الدولتين".[14]

اعتمادًا على معطيات دائرة الإحصاء الإسرائيليّة، بلغ عدد المستوطنين في الضفّة الغربيّة (بدون القدس الشرقيّة) عام 1991 قرابة 100 ألف مستوطن، وفي العام 1996 قرابة 155 ألفًا. ارتفع هذا العدد إلى 205 آلاف عام 2000. عند عودة بنيامين نتنياهو إلى الحكم عام 2009، كان عدد المستوطنين قرابة 300 ألف مستوطن (بدون القدس الشرقيّة). ارتفع هذا العدد في عام 2021 إلى قرابة 450 ألف مستوطن، أي إنّ الارتفاع كان بنسبة 50% خلال 14 عامًا،[15] علمًا أنّه خلال هذه الفترة تشكّلت عدّة حكومات برئاسة نتنياهو شارك فيها أحيانًا حزب العمل، وحزب "يوجَد مستقبل"، وحزب "أزرق أبيض".

تقارير مؤسَّسة "السلام الآن"، التي تتابع سياسات الاستيطان وتراقب توسُّع المستوطنات، توضّح أنّ حكومة نتنياهو نفّذت سياسات لا سابق لها باتّجاه تعميق وتوسيع الاستيطان وزيادة عدد المستوطنين، خاصّة منذ السابع من تشرين الأوّل /أكتوبر (2023). بغية توضيح هذا الجانب نشير إلى بعض المعطيات الواردة في تقارير "السلام الآن" منذ السابع من تشرين الأوّل /أكتوبر عام 2023:[16]

- أُنشئ ما لا يقلّ عن 25 بؤرة استيطانيّة جديدة، معظمها بؤر استيطانيّة زراعيّة ("مَزارع") تعمل على الاستيلاء على الأراضي وطرد الفلسطينيّين على نحوٍ منهجيّ من المنطقة.
- شُقّت عشرات الطرق التي يُقدَّر طولها بعشرات الكيلومترات ابتغاء إقامة بؤر استيطانيّة جديدة والاستيلاء على مناطق إضافيّة.
- أُعلِن عن 24,193 دونمًا في الضفّة الغربيّة على أنّها "أراضي دولة" -أي ما يعادل قرابة نصف المساحة التي أُعلِن عنها أراضيَ دولة منذ أوسلو حتّى اليوم.
- رُوِّجَ لخطط إنشاء 8,721 وحدة سكنيّة في المستوطنات.
- وافق مجلس الوزراء على إنشاء خَمس (5) مستوطنات جديدة: أفْيتار؛ چڤعات أساف؛ سدي إفرايم؛ إدوريم؛ ناحال تشالتز -وجميعها بؤر استيطانيّة غير قانونيّة من المقرَّر أن تصبح مستوطنات رسميّة.
- صُنّفت ثلاث (3) بؤر استيطانيّة على أنّها "أحياء" للمستوطنات القائمة بموجِب الموافَقة على المخطَّطات في مجلس التخطيط الأعلى.
- أُعتُرِف بـ 70 بؤرة استيطانيّة غير قانونيّة مؤهَّلة للحصول على موازنة وتوصيلها بالبنى التحتيّة. وقد أمر الوزير سموتريطش الوزارات الحكوميّة والسلطات الأخرى بالبدء في تمويل 70 بؤرة استيطانيّة غير قانونيّة، وإقامة مَبانٍ عامّة فيها وتوصيلها بالمياه والكهرباء وغيرها من البنى التحتيّة.
- نشر خطّة لإقامة مستوطنة جديدة في الخليل شمال كريات أربع تضمّ 234 وحدة سكنيّة.

14. شلحت، أنطوان. مصدر سابق. ص 97.

15. شحادة، امطانس؛ وخطيب، إيناس. (2023، 11 تشرين الأوّل). السياسات الاقتصاديّة تجاه المستوطنات الإسرائيليّة في الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة عام 1967. **مجلّة سياسات عربيّة، العدد 64-65**.

16. منظّمة "السلام الآن". (2024، 21 تمّوز). **بينما كنّا نقاتل: انقلاب الضمّ الحكوميّ في الضفّة الغربيّة منذ 2023/10/7**. متابعة الاستيطان، حركة السلام الآن. (بالعبريّة)

تمويل الاستيطان

- استنادًا إلى تقرير مجموعة من الجمعيّات المناهِضة للاحتلال، يتّضح أنّ ميزانيّة الدولة تعطي الأولويّة للاستثمارات في المستوطَنات وتعفيها من التقليصات في الميزانيّة، ولا سيّما بعد الحرب على غزّة. على سبيل المثال، تُخصِّص وزارة المواصلات قرابة 20% من ميزانيّة إنشاء البنْية التحتيّة لمنطقة الضفّة الغربيّة. ويستمرّ استثمار الملايين في النشاط الزراعيّ في البؤر الاستيطانيّة غير القانونيّة.[17]
- أضافت الحكومة إلى ميزانيّة وزارة الاستيطان والميزانيّات المخصَّصة لقسم الاستيطان والمستوطنات مبلغًا مقداره ثلاثمئة ومليونَيْ شيكل (302,000,000).
- خصّصت الحكومة 7 مليارات شيكل لشقّ الطرق في المستوطنات.
- خصّصت 409 ملايين شيكل لمشاريع خاصّة في المستوطنات، على الرغم من التقليص الأفقيّ الذي جرى في ميزانيّة الحكومة بسبب الحرب.

خطوات حثيثة باتّجاه الضمّ

تشير العديد من تقارير المراكز البحثيّة ومؤسَّسات مناهَضة الاحتلال أنّ سياسات الحكومة الحاليّة، منذ تشكيلها، ترمي إلى تنفيذ الضمّ الزاحف للضفّة الغربيّة، وتعزيز الاحتلال وتوسيع الاستيطان، وربّما حتّى تمهيد الطريق للإلغاء الكامل للترتيبات الأمنيّة الموقَّعة في الضفّة الغربيّة منذ اتّفاقات أوسلو. فقد اتّخذت الحكومة، منذ تشكيلها نهاية عام 2022، سلسلة من الخطوات في ما يتعلّق بسيطرتها على الضفّة الغربيّة، تشمل التعيينات ونقل الصلاحيّات والتوجيهات الإداريّة وتخصيص الميزانيّات، بطريقة ترقى إلى تغيير النظام الذي تديره إسرائيل في الضفّة الغربيّة".[18] من الخطوات الأبرز التي اتّخذتها الحكومة الإسرائيليّة كانت التالية:

- نقل الصلاحيّات المتعلّقة بالمستوطنات من الجيش إلى مسؤول الإدارة المدنيّة تحت سلطة الوزير سموتريطش.
- نقل منصب المستشار القانونيّ للإدارة المدنيّة من الجيش إلى مجموعة من القانونيّين تعمل تحت سلطة الوزير سموتريطش.
- تولّت الحكومة صلاحيّات تنفيذيّة في بعض المناطق (ب) الخاضعة لسلطة الفلسطينيّين بموجب الاتّفاقيّات الدوليّة.

هذه الخطوات تعني سيطرة فعليّة لسموتريطش ولحزب الصهيونيّة الدينيّة، الممثِّل للاستيطان في الحكومة، وتعني كذلك نقل صلاحيّات ومسؤوليّة الجيش الإسرائيليّ عن الأراضي المحتلّة إلى إدارة مدنيّة، بخلاف ما ينصّ عليه القانون الدوليّ الذي يحمّل الجيش مسؤوليّة إدارة الأراضي الواقعة تحت الاحتلال، وتعني تغييرًا شاملًا في تعامل الحكومة مع الاحتلال ومع السكّان الفلسطينيّين، بحيث باتت خاضعة لرغبات وأهداف حزب

17. تقرير "حالة الاحتلال بعد 57 عامًا: صورة عامّة مشترَكة". (2024، تمّوز). مجموعة جمعيّات غير حكوميّة. (بالعبريّة)

18. مركز زولات. (2023، أيلول). أعلى مستويات السلطة، بأقلّ مستويات المسؤوليّة: إسقاطات سياسات الحكومة الـ37 على حقوق الإنسان للفلسطينيّين في الأراضي المحتلّة. ورقة موقف، مركز زولات للمساواة وحقوق الإنسان. (بالعبريّة)

الصهيونيّة الدينيّة. تقرير مركز "زولات" يرى أنّ "الفرق الأساسيّ بين سياسة هذه الحكومة وسابقاتها هو عبور "الروبيكون" من الضمّ الزاحف، أو الضمّ الفعليّ، إلى عمليّة الضمّ العلنيّ، القائم على ممارَسات الفصل العنصريّ (الأپرتهايد)، ومبادئ التفوُّق اليهوديّ".[19]

الإمعان في إضعاف السلطة

في موازاة تعزيز الاستيطان وزيادة عدد المستوطنين، تعمل الحكومة على نحوٍ واضح على إضعاف السلطة الفلسطينيّة، ومن أبرز هذا الخطواتُ التي يقوم بها الوزير سموتريطش. لا يخفي سموتريطش عمله على ترجمة مشروع الحسم والضمّ على أرض الواقع وعلى نحوٍ يوميّ، بل يتباهى بذلك. ففي حزيران /يونيو الماضي، جرى الكشف عن تسجيل صوتيّ للوزير سموتريطش، في لقاء مع مجموعات من المستوطنين، يشرح فيه بإسهاب عن خطّته لتعزيز السيطرة الإسرائيليّة على الضفّة الغربيّة وإجهاض أيّ محاولة لأن تكون جزءًا من الدولة الفلسطينيّة.[20] من ضمن ذلك وضْعُ خطّة واضحة لانتزاع السيطرة على الضفّة الغربيّة بالتدريج من أيدي الجيش الإسرائيليّ وتسليمها إلى موظَّفين مدنيّين يعملون تحت إمرته هو (سموتريطش) في وزارة الدفاع.

في التاسع من أيلول /سپتمبر المنصرم، نشر الصحافيّ ناحوم برنياع تقريرًا، في صحيفة "يديعوت أحرونوت"، بشأن الخطوات العمليّة التي يقوم بها سموتريطش في سبيل ضمّ الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة على أرض الواقع، وإضعاف السلطة الفلسطينيّة. يوضّح برنياع أنّ سموتريطش أحدَثَ، في الأشهر العشرين من عمر الحكومة الحاليّة، تحوُّلًا جذريًّا في وضع اليهود والفلسطينيّين في الضفّة الغربيّة. من ذلك الدفعُ في اتّجاه انهيار السلطة الفلسطينيّة عن طريق منع تحويل أموال المُقاصّة واقتطاع مبالغ كبيرة من تلك الأموال بذرائع مختلفة، وبالتالي إلحاق ضرر بأجهزة الأمن التابعة للسلطة الفلسطينيّة؛[21] وكذلك منع دخول عمّال فلسطينيّين للعمل في مناطق الـ48، وضرب الاقتصاد الفلسطينيّ المدمَّر أصلًا منذ حرب الإبادة على غزّة.

أمّا الصحافيّ آڤي يسسخاروف، فيقول -من منظار القلق على مصالح إسرائيل- إنّ الحكومة الإسرائيليّة لم تتعلّم شيئًا من فشل إستراتيجيّة تقوية حماس وإضعاف السلطة الفلسطينيّة، التي انتهجتها حتّى السابع من تشرين الأوّل /أكتوبر السابق (2023)؛ إذ هي تستمرّ في اعتماد السياسة ذاتها في الضفّة الغربيّة، فتقوم باتّخاذ خطوات أدّت وستؤدّي إلى إضعاف السلطة الفلسطينيّة. ستكون النتيجة المباشرة لهذه الخطوات تعزيز قوّة حماس في مدن الضفّة الغربيّة، وعناصر أخرى تدعمها إيران، مقابل إضعاف السلطة الفلسطينيّة".[22]

وفي تأكيد على هذه السياسة /النهج، يشير يسسخاروف أنّ عددًا من المسؤولين الأمنيّين الإسرائيليّين قد

---

19. مركز زولات. مصدر سابق.

20. واينت. (2024، 21 تمّوز). التسجيلات التي تكشف مخطّطات سموتريطش للسيطرة المدنيّة في الضفّة الغربيّة. موقع واينت. (بالعبريّة)

21. برنياع، ناحوم. (2024، 9 أيلول). الضمّ الفعليّ: هكذا سيطر سموتريطش على حياة المواطنين في ما وراء الخطّ الأخضر. موقع واينت. (بالعبريّة)

للتوسّع بشأن استخدام أموال المُقاصّة أداةَ ضغط سياسيّ على السلطة الفلسطينيّة، في الإمكان مراجعة ورقة: فرّاج، لميس. (2024، آذار). "أموال المُقاصّة كأداة للعقاب السياسيّ". دراسات عن إسرائيل رقم 7، مدى الكرمل.

22. يسسخاروف، آڤي. (2024، 4 حزيران). إضعاف السلطة وتقوية حماس- نسخة الضفّة الغربيّة: سياسات سموتريطش في الضفّة الغربيّة. موقع واينت. (بالعبريّة)

حذّروا أنّ وزير الماليّة بتسلئيل سموتريطش هو من يقود سياسة تفكيك السلطة الفلسطينيّة الواضحة والمعلنة، وذلك من خلال استغلال منصبه في وزارة الدفاع وكذلك كوزير للماليّة لتنفيذ سياسة مدروسة.[23] يوضّح يسسخاروف أنّ إحدى الأدوات لإضعاف السلطة هي عبْر ممارسة الضغط واستخدام العقاب الماليّ للسلطة الذي يُضعِف أجهزة الأمن الفلسطينيّة، ومنع إدخال عمّال فلسطينيّين للعمل في إسرائيل منذ السابع من تشرين الأوّل /أكتوبر الماضي (2023)، وهو ما أدّى إلى ارتفاع البطالة في الضفّة الغربيّة إلى ما يقارب 33%، وتراجُع الحركة التجاريّة بنحو 30%، وحرمان السلطة من قرابة 70% من ميزانيّاتها التي تأتي من أموال المُقاصّة.

كذلك يوضّح تقرير معهد "زولات" الذي نُشِر في السابع من أيلول عام 2023، قبل عمليّة السابع من تشرين الأوّل /أكتوبر (2023)، أنّ الحكومة الحاليّة "تنفّذ سياسة واضحة ونشطة لضمّ الضفّة الغربيّة في الأشهر الأخيرة، بغية تعزيز الاحتلال، وربّما إلى حدّ تحضير الأرضيّة للإلغاء الكامل للترتيبات الأمنيّة الموقَّعة في اتّفاقيّات أوسلو التي أتمّت عامها الثلاثين هذا الأسبوع".[24]

خاتمة

نوايا حكومة نتنياهو الحاليّة تجاه القضيّة الفلسطينيّة كانت واضحة منذ تشكيلها. فقد أعلنت هذه الحكومة أنّها لن تسمح بإقامة دولة فلسطينيّة، وأنّها ستوسّع الاستيطان في الضفّة الغربيّة، وتسعى إلى ضمّ المناطق "ج"، والإبقاء على الفصل التامّ بين الضفّة الغربيّة وقِطاع غزّة، وإضعاف السلطة الفلسطينيّة دون تفكيكها. بل إنّ الحكومة الحاليّة أقرّت قانونًا في الكنيست يمنع إقامة دولة فلسطينيّة، قدّمه حزب "اليمين الرسميّ" (برئاسة چدعون ساعَر) منتصَف حزيران الماضي. وَفقًا للاقتراح، "إقامة دولة فلسطينيّة في قلب أرض إسرائيل سيشكّل خطرًا وجوديًّا على دولة إسرائيل ومواطنيها، وسيؤدّي إلى إدامة الصراع الإسرائيليّ الفلسطينيّ وزعزعة استقرار المنطقة."[25]

منذ السابع من تشرين الأوّل /أكتوبر (2023)، تغيَّرَ الواقع، ومعه تغيَّرَ تعامُل الحكومة مع قضيّة الاحتلال، ومع الاستعمار في الضفّة الغربيّة. ما كان ينفَّذ بالسرّ والمناورة وبأساليب التفافيّة بات ينفَّذ بصورة علنيّة وواضحة، بل يجاهَر ويُفتخَر به. من ضمن ذلك سياسات ترمي إلى ضمّ فعليّ للمناطق "ج"، وخلق واقع ديمچغرافيّ وأمنيّ وجغرافيّ مختلف في الضفّة الغربيّة، وازدياد عنف المستوطنين بحماية من الجيش وأجهزة الأمن. هذه الأدوات كافّة ترمي إلى تفريغ مناطق جغرافيّة واسعة من السكّان الفلسطينيّين، وعلى وجه الخصوص في المناطق "ج"، وخلْق تواصُل جغرافيّ بين المستوطنات أو البؤر الاستيطانيّة ومَزارع الاستيطان، ومنْع وجود تواصُل جغرافيّ بين البلدات الفلسطينيّة، وبذلك يُحال دون أيّ إمكانيّة مستقبليّة لإقامة دولة فلسطينيّة. العديد من هذه الأدوات استعملها المشروع الصهيونيّ قبل النكبة ومهّدت لتهجير السكّان الفلسطينيّين من بلادهم. ولعلّ التحوُّل الأبرز في سياسات وتعامُل الحكومة بعد أحداث السابع من تشرين الأوّل /أكتوبر (2023) أنّها لم تَعُدْ تلغي إمكانيّة تفكيك السلطة الفلسطينيّة، بعد أن تعاملت معها حكومات

23. المصدر السابق.

24. مركز زولات، مصدر سابق. (بالعبريّة)

25. أخبار الكنيست. (2024، 18 حزيران). بأغلبيّة 68 عضو كنيست: الهيئة العامّة للكنيست صوّتت لصالح تصريح بأنّ الكنيست الإسرائيليّ يعارض إقامة دولة فلسطينيّة. **موقع الكنيست**. (بالعبريّة)

اليمين منذ عام 2009 على أنّها أمر واقع. ربّما تنتظر الحكومة الحاليّة الوقت المناسب لهذا، ومن ذلك انتهاء حرب الإبادة على غزّة والحرب على لبنان، بحيث يمكن أن تنفرد إسرائيل في تحديد مستقبل الضفّة الغربيّة، إن جاءت نتائج الحرب في الجبهات كافّةً وَفقًا لرغباتها. غياب موقف دوليّ أو عربيّ مُعارِض وجِدّيٍّ ضدّ السياسات الإسرائيليّة وضدّ حرب الإبادة في غزّة، وضدّ الاقتحامات والقتل في الضفّة الغربيّة، أو مانعٍ لتوسيع الاستيطان في الضفّة الغربيّة، هذا الغياب يشجّع حكومة إسرائيل على تنفيذ مشروعها وسياساتها دونما عائق جِدّيّ.

مدى الكرمل
المركز العربي للدراسات
الاجتماعية التطبيقية